تعليقات الشيخ صالح بن عبدالله العُصَيْمِي

على نُخْبَةِ الفِكَر

مقدمـــة	٣
الخبر المتواتر – خبر الآحاد : المشهور ، العزيز ، الغريب	٤
أقسام الغريب : الفرد المطلق ، الفرد النسبي	٦
أقسام الحديث المقبول من الآحاد [باعتبار ثبوته] : الصحيح لذاته – الصحيح لغيره	٧
الحسن لذاته – الحسن لغيره	٨
معنى حسن صحيح	١٠
قبول الزيادات ، المحفوظ والشاذ ، المعروف والمنكر	١١
المتابعات والشواهد والاعتبار	١٢
أقسام الحديث المقبول [باعتبار العمل به] : (المحكم ، ما لم يسلم من المعارضه)	١٣
أقسام الحديث المردود : (مردود لسقط – مردود لطعن)	١٥
الحديث المردود لسقط [باعتبار موضعه من السند] : المعلق ، المرسل ، المعضل والمنقطع	١٦
الحديث المردود لسقط [باعتبار جلاء السقط من السند وخفاؤه] : ١- المردود لسقط جلي ، ٢-المردود لسقط خفي (المدلس ، المرسل الخفي)	١٧
الحديث المردود لطعن : (الموضوع ، المتروك ، المنكر ، المعل)	١٩
الحديث المردود لطعن : (المدرج ، المقلوب ، المزيد في متصل الأسانيد ، المضطرب ، المصحف والمحرف)	٢٢
الحديث المردود لطعن : (جهالة الراوي " المبهم " ، بدعة الراوي ، سوء الحفظ " الشاذ ")	٢٥
أقسام الحديث [باعتبار من يُضاف إليه] : المرفوع ، الموقوف ، المقطوع	٢٨
السند العالي والسند النازل	٣١
أقسام الحديث حسب صلة الراوي بغيره من الرواة (الأقران ، المدبج ، ....)	٣٣
الحديث المسلسل	٣٥
صيغ الأداء وطرق التحمل	٣٦
المتفق والمفترق ، المؤتلف والمختلف ، المتشابه	٣٩
مسائل مهمة يجب على المشتغل بالحديث العناية بها	٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ للهِ الَّذي لَمْ يَزَلْ عَليماً قَديراً ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً . أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ التَّصَانيفَ في اصْطِلاَحِ أَهْلِ الْحَدِيث قَدْ كَثُرَتْ ، وَبُسِطَتْ وَاخْتُصِرَتْ ، فَسَأَلَني بَعْضُ الإِخْوَانِ أَنْ أُلَخِّصَ لَهُمُ الْمُهِمَّ مِنْ ذَلِكَ ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ ؛ رَجَاءَ الاَنْدِرَاجِ فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ

📌 ابتدأ المصنف –رحمه الله– كتابه بالبسملة والحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وهؤلاء الأربع من آداب التصنيف اتفاقا .

📌 ومراده بـ'اصطلاح أهل الحديث' أصول علمهم التي سموها : 'مصطلح الحديث' .

📎 وحقيقتها اصطلاحا : القواعد التي يُعرَف بها الراوي أو المروي حكما أو وصفاً .

📎 ومتعلق تلك القواعد هو الخبر ، ومداره على شيئين :

1️⃣ السند : وهو سلسلة الرواة التي تنتهي إلى منقول قولي أو فعلي أو تقريري ، وسلسلة الرواة مؤلفة من : رواة ، وصيَغ أداء .

2️⃣ المتن : وهو ما تنتهي إليه سلسلة الرواة من منقول قولي أو فعلي أو تقريري .

💎وذروة متعلق الخبر عندهم هو النبي ﷺ ، ثم ألحقوا به غيره كالصحابة والتابعين وغيرهم .

📌 وفي قوله : 'فَسَأَلَنِي بَعْضُ الإِخْوَانِ أَنْ أُلَخِّصَ لَهُمُ الْمُهِمَّ مِنْ ذَلِكَ' ، ملتمسُ ذلك منه هو عبد السلام بن أحمد البغدادي كما ذكره السخاوي في 'الجواهر والدرر' .

فَأَقُولُ :
الْخَبَرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ : طُرُقٌ بِلاَ عَدَدٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ مَعَ حَصْرٍ بِمَا فَوْقَ الاثْنَيْنِ ، أَوْ بِهِمَا ، أَوْ بِوَاحِدٍ .
فَالأَوَّلُ : الْمُتَوَاتِرُ : الْمُفِيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ بِشُرُوطِهِ .
وَالثَّانِي : الْمَشْهُورُ ، وَهُوَ الْمُسْتَفِيضُ عَلَى رَأْيٍ .
وَالثَّالِثُ : الْعَزِيزُ ، وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ خِلاَفًا لِمَنْ زَعَمَهُ .
وَالرَّابِعُ : الْغَرِيبُ .
وَكُلُّهَا - سِوَى الأَوَّلِ – آحَادٌ .
وَفِيهَا الْمَقْبُولُ وَالْمَرْدُودُ ؛ لِتَوَقُّفِ الاسْتِدْلاَلِ بِهَا عَلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رُوَاتِهَا دُونَ الأَوَّلِ .
وَقَدْ يَقَعُ فِيهَا مَا يُفِيدُ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ بِالْقَرَائِنِ عَلَى الْمُخْتَارِ .

- والخبر اصطلاحًا : ما أُضيف إلى النبي ﷺ أو غيره من قول أو فعْلٍ أو تقرير .
- والخبر عند أهل الحديث ينقسم باعتبار طرق وصوله إلينا إلى قسمين :

1. خبر له طرق بلا عدد معين وهو المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه .
   - والمراد بكونه بلا عدد معين : أي بلا اعتبار الحصر في عدد معين دون غيره .
   - والمراد باليقيني : الضروري الذي لا يتوقف على نظر واستدلال .
   - وشروطه ذكرها المصنف في «نزهة النظر» :
     - أن يرويه عدد كثير .
     - أن تحيلَ العادةُ تواطأَهم أو توافقهم على الكذب .
     - أن يرووا ذلك عن مثلهم في جميع طبقات الإسناد من الابتداء إلى الانتهاء .
     - كون مستند انتهائهم إلى الحس رؤيةً أو سماعًا .
     - أن يَصحَبَ خَبَرَهُم إفادةُ العلم لِسَامعه .
2. خبر له طرق محصورة ، وهو ثلاثة أنواع :
   - ما حُصر بما فوق الاثنين ولم يبلغ حد المتواتر ، وهو المشهور ، ويُسمى المستفيض أيضًا على رأيٍ جماعة من الفقهاء .
   - ما حُصر بالاثنين ، وهو العزيز ، وليس شرطًا للصحيح خلافًا لِمَنْ زعمه .
   - ما حُصر بواحد ، وهو الغريب .

- ويوصف الخبر بأحد الأوصاف الثلاثة بالنظر إلى أقل طبقاته رواةً ، فالأقل يقضي على الأكثر ، ذكره المصنف في «نزهة النظر» ؛ فالخبر عن أربعة عن اثنين عن ثلاثة عن واحد عن خمسة يسمى غريبا .

📌 ومجاراةً لما ذكره المصنف في أقسام الخبر باعتبار طرقه :

1️⃣ فالمتواتر اصطلاحًا هو خبر بلا عدد معين يفيد بنفسه العلم بصدقه .

📎 والمراد بإفادته بنفسه العلم بصدقه : عدم افتقاره إلى ما يقويه كي يورث العلم لمدركه ، بل متى جمع شروط التواتر أفاد اليقين ، وهٰذا معنى قول المصنف المفيد للعلم اليقيني بشروطه .

2️⃣ والآحاد : هو خبر له طرق محصورة ، لا يفيد بنفسه العلم بصدقه ، وفيها المقبول والمردود بخلاف المتواتر لتوقّف الاستدلال بها على البحث عن رواتها .

📌 والمراد بإفادة حديث الآحاد الظن قبول احتمال النقيض ، لا ضعف التصديق به بعد ثبوته ، إذ يصدق عليه حدوث الوهم أو الكذب .

وربما أفاد حديث الآحاد العلم النظري بالقرائن التي تحف بالخبر أو المخبر ؛

🔶 فيكون الراوي قد بلغ من درجة العدالة والضبط ما يجعل القطع بخبره موجودا كرواة الصحيحين .

🔶 أو كان المخبر به مما يقطع بوقوعه لتلقيه في الأمة بالعمل .

وهذا اختيار جماعة من المحققين كابن تيمية الحفيد في آخرين .

ثُمَّ الْغَرَابَةُ : إمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَد ، أَوْ لاَ .
فَالأَوَّلُ : الْفَرْدُ الْمُطْلَقُ . وَالثَّانِي : الْفَرْدُ النِّسْبِيُّ ، وَيَقِلُّ إِطْلاَقُ الْفَرْدِيَّةِ عَلَيْهِ .

📌 ينقسم الغريب بالنظر إلى موضع الغرابة في الإسناد إلى نوعين :

1️⃣ الفرد المطلق : وهو ما كانت الغرابة فيه في أصل السند .

2️⃣ الفرد النسبي : وهو ما كانت الغرابة فيه في سائر السند دون أصله .

📎 وأصل السند هو التابعيُّ لا الصحابي ، يُعلم ذلك مما نقله ابن قُطْلُوبُغَا في حاشية النزهة عن شيخه المصنف في كلامه على هذا الموضع .

👈فيكون الفرد المطلق : ما تفرد به تابعيٌّ عن صحابي .

👈والفرد النسبي : ما تفرد به دون التابعيِّ عن شيخه .

وَخبَرُ الْآحَاد بنَقل عَدْل تَامِّ الضَّبْط ، مُتَّصِل السَّنَد ، غير مُعلَّل ولاَ شَاذٍّ : هُوَ الصَّحِيحُ لذَاته .
وَتَتَفَاوتُ رُتبُه بِتَفَاوُتِ هَذِهِ الأَوْصَافِ ، وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ، ثُمَّ مُسلِمٍ ، ثُمَّ شَرْطُهُمَا .

📌 وأخبار الآحاد فيها المقبول والمردود ، وهي قسمة لها باعتبار ثبوتها .

✏️ فالحديث المقبول قسمان : 1️⃣ الصحيح .

2️⃣ الحسن .

⬅️ القسم الأول : الصحيح ، وهو نوعان :

1️⃣ الصحيح لذاته : وهو خَبَرُ الآحَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ تَامِّ الضَّبْطِ ، مُتَّصِلِ السَّنَدِ ، غَيْرِ مُعَلَّلٍ وَلَا شَاذٍّ .

👈 وعلى ما حكاه المصنف ، فهو : ما رواه عدل تام الضبط بسند متصل ، غير معلل ولا شاذ .

📎 والمعلل : هو الحديث الذي اطُّلع على وَهَمِ راويه بالقرائن وجمع الطرق .

📎 والشذوذ المنفي هنا المراد به : مخالفة الراوي المقبول لِمَنْ هو أرجح منه .

💡 وتتفاوت رتب الصحيح بتفاوت رتب الأوصاف المذكورة في حده ، وتتباين مقاديرها في الأخبار .

⬅️ ومن ثَمَّ قُدم صحيح البخاري ، ثم مسلم ، ثم شرطهما لقوة تحققها في الأول وتراخيها فيما بعده .

👈 فالأوصاف الخمسة المذكورة هي أعلى ما تكون من القوة في صحيح البخاري, ثم تنزل عن هذه الرتبة في صحيح مسلم ثم تنزل إلى رتبة أقل لما كان على شرطهما .

📎 وأوصاف الصحيح خمسة :

1️⃣ عدالة رواته .

2️⃣ تمام ضبطهم .

3️⃣ اتصال سنده .

4️⃣ سلامته من العلة .

5️⃣ سلامته من الشذوذ .

2️⃣ والصحيح لغيره : وهوالذي بكثْرَةِ طُرُقِه يُصَحَّحُ .

فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ : فَالْحَسَنُ لِذَاتِهِ ، وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ .

⬅️ والقسم الثاني من المقبول هو الحسن : وهو نوعان :

1️⃣ الحسن لذاته وهو اصطلاحا : ما رواه عدل خفّ ضبطه بسند متصل غير معلل ولا شاذ .

👈 وإليه أشار المصنف بقوله : فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ فَالحَسَنُ لِذَاتِهِ . والمراد مع بقية الشروط السابقة .

💡 ومنشأ نزوله هو خفة ضبط راويه .

📎 والمراد بـخفة الضبط : قصوره عن التمام مع بقاء أصله ، فإن ازدادت خفة ضبطه حتى ساء حفظه خرج من الخفة إلى فقْد الضبط .

2️⃣ والحسن لغيره : هو ما كان ضعفه خفيفا واعتضد بما هو مثله أو فوقه .

👈 وهو كما قال المصنف : 'وَمَتَى تُوبِعَ سَيِّءُ الحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ وَكَذَا المَسْتُورُ ، وَالمُرْسَلُ ، وَالمُدَلَّسُ صَارَ حَدِيثُهُمْ حَسَنًا لا لِذَاتِهِ بَلْ بِالمَجْمُوعِ' .

📎 وخفيف الضعف هو : ما كان سبب تضعيفه لا يمنع التقوية به ، ومنه سيء الحفظ ، والمستور ، والمرسل ، والمدلس .

📌 والذي تقتضيه صناعة العلم أن يلحظ المعنى الذي يجتمع فيه هؤلاء ، فيقال :

🔶 الصحيح لذاته والصحيح لغيره يجتمعان في معنى عام هو الصحة .

🔶 الحسن لذاته والحسن لغيره يجتمعان في معنى عام هو الحسن .

💎 وقد أبدى المصنف رحمه الله تعالى وجها جميلا في الفهم والعلم : وهو الاحتياج إلى وضع تعريف يجمع نوعي الصحيح ، ونوعي الحسن لما بينهما من الاشتراك ، كما ذكره في كتاب الإفصاح في النكت على ابن الصلاح ، وتابعه في هذا صاحبه السخاوي في شرح تذكرة ابن الملقن .
وهذا هو الذي يقتضيه التحقيق ؛

1️⃣ فالحديث الصحيح : هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط ، أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

📎 والقاصر عن العدل التام الضبط هو : مَنْ خفَّ ضبطه ولم يُفقَد .

📎 والعاضد له : هو ما كان مثله أو فوقه .

👈 وهذا التعريف يجمع بين الصحيح لذاته والصحيح لغيره .

2️⃣ و الحديث الحسن هو : ما رواه عدل خف ضبطه بسند متصل ، أو كان ضعفه خفيفًا واعتضد ، غير معلل ولا شاذ .

👈 وهذا التعريف يتضمن الحسن لذاته والحسن لغيره .

فَإِنْ جُمِعَا فَلِلتَّرَدُّدِ فِي النَّاقِلِ حَيْثُ التَّفَرُّدُ ، وَإِلاَّ فَبِاعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ .

ذكر المصنف رحمه الله أنه إذا جُمع بين الصحيح والحسن في وصف حديث ما ، فقيل فيه حسن صحيح ، فإنّ له حالين :

1. أن يكون له سند واحد ، فيكون جمعهما للتردد في حال ناقله – راويه – أَيُحْكَمُ بصحة حديثه أم بِحُسْنِه .
2. أن يكون له إسنادان ، فيكون جمعهما باعتبار أن أحدهما صحيح والآخر حسن .

💡 وإيراد المصنف الحال الثانية في موضوع مصطلح أهل الأثر يُشعر بأنه اصطلاح مشهور ، وهو في الحقيقة اصطلاح شهره الترمذي ، فلم يفش في كلام غيره كما فشى في كلامه رحمه الله ، لكنه لما بيّن حقيقة الحديث الصحيح وحقيقة الحديث الحسن وكان مما يوجد في كلام بعض أهل العلم قولهم حسن صحيح ، أراد أن يبينه .

وَزِيَادَةُ رَاوِيهِمَا مَقْبُولَةٌ مَا لَمْ تَقَعْ مُنَافِيَةً لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ .

فَإِنْ خُولِفَ بِأَرْجَحَ فَالرَّاجِحُ الْمَحْفُوظُ ، وَمُقَابِلُهُ الشَّاذُّ . وَمَعَ الضَّعْفِ فَالرَّاجِحُ الْمَعْرُوفُ ، وَمُقَابِلُهُ الْمُنْكَرُ .

📌 في قول المصنف : 'وَزِيَادَةُ رَاوِيهِمَا مَقْبُولَةٌ مَا لَمْ تَقَعْ مُنَافِيَةً لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ' ،
ذكر أن زيادة عدل تم ضبطه أو خف مقبولة بشرط ألا تنافي رواية مَنْ هو أوثق منه .

👈 وإطلاق القول بقبول الزيادة هو عنده خلاف التحقيق ؛ لأن التحقيق عنده كما في «نزهة النظر» وفي «الإفصاح» – وهو الذي عليه الحفاظ الكبار – : أنه لا يُطْلَقُ القول بالقبول ، وإنما يُنظر إلى قرائن تحتف بالخَبَرِ أو المُخْبِر ، ثم يُحكم بـهٰذه القرائن ؛ فقد تُقبل الزيادة وقد لا تُقبل .

📌 إذا خولف الراوي العدل التام الضبط أو خفيفه بأرجح منه فالراجح من الوجهين هو المحفوظ ، ومقابله الشاذ ؛

- 🔶 فالمحفوظ هو : حديث الراوي العدل الذي تم ضبطه أو خف إذا خولف بمرجوح .
- 🔶 والشاذ هو : حديث الراوي العدل الذي تم ضبطه أو خف إذا خولف براجح .

📌 وإذا خولف الراوي العدل الذي تم ضبطه أو خف بضعيف ، فحديث العدل الذي تم ضبطه أو خف هو المعروف ، وحديث الضعيف المخالف هو المنكر ؛

- 🔷 فالحديث المعروف هو : حديث الراوي العدل الذي تم ضبطه أو خف إذا خولف بضعيف .
- 🔷 والمنكر هو : حديث الراوي الضعيف إذا خالفه العدل الذي تم ضبطه أو خف .

📎 والضعيف هنا : جنس يُرَاد به مَنْ خَفَّ ضعفه ومَنْ اشْتَدَّ ؛ فقد يكون كذابًا وقد يكون متهمًا بالكذب ، وقد يكون شديد الضعف .

وَالْفَرْدُ النِّسْبِيُّ : إنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الْمُتَابِعُ ، وَإِنْ وُجِدَ مَتنٌ يُشْبِهُهُ فَهُوَ الشَّاهِدُ .
وَتَتَبُّعُ الطُّرُقِ لِذَلِكَ هُوَ الاعْتِبَارُ .

📌 إذا وافق التابعيَّ غيرَهَ أو وافق مَنْ دونه فذلك هو المتابِع ، والمتابَعَةُ فِعْلُه وهي المُرادة في الفن .

📎 ولا تختص بالفرد النسبي بل تقع في الفرد المطلق أيضًا بعد ظن كونهما كذلك .

🔶 فالمتابعة هي : موافقةَ الراوِي غيرَهَ في روايتِهِ عن شيخه ، أو مَنْ فوقه لحديث معلوم .

وهي نوعان :

1️⃣ المتابعة التامة وهي : موافقة الراوي غيره في روايته عن شيخه .

2️⃣ المتابعة القاصرة وهي : موافقة الراوي غيره في روايته عن مَنْ فوق شيخه .

📌 والشاهد : متن يُروى عن صحابي آخر يشبه متن حديث معلوم ، والمقصود بالحديث المعلوم : ما يُطلب له المتابع أو الشاهد .

📎 والمتابعة والشاهد يرجعان إلى أصل كلي وهو : الاعتبار .

📌 والاعتبار هو : تتبع الطرق للوقوف على المتابعات والشواهد .

ثُمَّ الْمَقْبُولُ : إنْ سَلِمَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ فَهُوَ الْمُحْكَمُ .
وَإِنْ عُورِضَ بِمِثْلِهِ : فَإِنْ أَمْكَنَ الْجَمْعُ فَمُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ .
أَوْ لا ، وَثَبَتَ الْمُتَأَخِّرُ فَهُوَ النَّاسِخُ ، وَالآخَرُ الْمَنْسُوخُ ، وَإِلاَّ فَالتَّرْجِيحُ ، ثُمَّ التَّوَقُّفُ .

📌 و يقسم الحديث المقبول باعتبار العمل به إلى قسمين :

1️⃣ المحكم : وهو خبر مقبول سلم من المعارضة .

2️⃣ خبر مقبول لم يسلم من المعارضة, فعورض بمثله ، وهذا له قسمان :

1️⃣ 🔷 مختلِفُ الحديث : وهو ما أمكن الجمع بينهما .

👈 مختلِفُ الحديث اصطلاحا الجمع بين الأحاديث الْمُتوهم تعارضها .

💎 ولا يقال الموهمة للتعارض لأنها هي في نفسها ليست كذلك ، وإنما التَّوَهُّمَ واقع في نظر المجتهد باعتبار ما يلوح له من معانيها .

💡 والجمع بين الأحاديث اصطلاحا : هو التأليف بين مدلولي – يعني معناهما – حديثين فأكثر تُوهِّمَ تعارضهما دون تكلُّفٍ ولا إحداث .

📎 التكلف : تحميل الحديث ما لا يحتمل من المعنى .

📎 الإحداث : اختراع معنى غير معتد به في الشريعة .

2 ◆ ما لم يمكن الجمع بينهما ، فإن ثبت المتأخر فهو الناسخ والآخر المنسوخ ، وإن لم يُعرَف المتأخرُ منهما صِيرَ إلى الترجيح فإن أمكن ، وإلا حُكِمَ بِالتَّوَقُّف ، كما ذكر المصنف .

⬅ وهذه الجملة مشتملة على ألفاظ أربعة :

1 ▼ الحديث الناسخ : وهو الحديث المتراخي الدالُّ على رفع الخطاب الشرعي ، أو حُكمه ، أو هما معًا .

- الحديث المتراخي : أي المتأخر صدوره عن النبي صلى الله عليه وسلم .
- الدال على رفع الخطاب الشرعي : أي لفظ الحديث النبوي .
- أو حكمه : يراد به الأثر المترتب عليه من تحليل أو تحريم أو غيرهما .

2 ▼ الحديث المنسوخ : وهو الحديث المتقدم الذي رُفع خطابه أو حكمه أو هما معًا .

- رفع خطابه : أي رفع لفظه فأزيل من الشريعة .

الحديث النبوي الذي رفع خطابه ، وهنا نتحدث عن رفع الحكم؟

👈 تقدم أن الخطاب هو اللفظ الشرعي :

📎 وتقدم معنا في كتاب التوحيد حديث ابن مسعود باب لا يقال السلام على الله ، أنهم كانوا يقولون في التشهد السلام على الله فكان هذا من الحديث التقريري في حقهم ، ثم بعد ذلك نهوا عنه فرفع هذا اللفظ من الحديث النبوي فصار غير معتد به .

📎 ومثله في قصة كتابة حلف الحديبية ، أن علي رضي الله عنه كتب بسم الله الرحمن الرحيم ، فأراده سهيل بن عمرو أن يكتب بسمك اللهم ، فأبى علي رضي الله عنه وكان كتبه عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم الكتاب فمحاه ، وغيره من بسم الله الرحمن الرحيم إلى بسمك اللهم ، فهنا رفع الخطاب من الحديث النبوي .

💎 وهي أحاديث قليلة ولقلتها فأن المتكلمين بالنسخ يذكرون دوما الآيات ولا يكادون في رفع الخطاب أن يذكروا حديثا ، أما الحكم فيذكرون أحاديث .

3 ▼ الترجيح بين الأحاديث : وهو تقديم حديث مقبول على مثله لتعذر الجمع بقرينة .

4 ▼ التوقف في الأحاديث : وهو منع تقديم حديث مقبول على مثله ، لتعذر الجمع وخفاء دليل التقديم .

ثُمَّ الْمَرْدُودُ : إمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ أَوْ طَعْنٍ :
فَالسَّقْطُ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .

📌 بعد أن فرغ المصنف رحمه الله من بيان ما يتعلق بالحديث المقبول شرع يبين ما يتعلق بالحديث المردود .

⬅️ وأهمل تعريفه ، استغناءً بظهوره من مقابله المقبول .

📎 وأهل العلم من تصرفهم بالعلم أنهم ربما طووا شيئا ولم ينشروه ، وتركه لظهوره ، لمن فهم معنى الحديث المقبول .

📎 ومن غيرة أهل العلم عليه أنهم لا يبينون كل معانيه ليبقى عند أهله العارفين به ،👈 كما ذكره ابن عصفور من النحاة في شرح كتاب له ، بأنه ترك أشياء لا يبينها لعلم أهل الصناعة بها ومنع غيرهم منها .

📎 فالأشياء الظاهرة التي هي من معارفهم لا تحتاج إلى إعادة تعريف .

📎 والذي لم يتلق العلم عنهم شيئا فشيئا فأنه لا يستحق أن يوغل النظر في هذه المعارف العظيمة .

✏️ الحديث المردود : هو الحديث الذي فقد شرطًا من شروط القبول .

💡 والمقصود بالمردود : الحديث الضعيف الذي تندرج فيه جميع الأفراد المردودة كالمرسل ، والمنقطع ، والمعضل, والمتروك ، والباطل ، والموضوع إلى أخر ذلك .

📌 الحديث المردود قسمان :

1️⃣ ما رُدَّ لسقط .

2️⃣ ما رُدَّ لطعن .

💡 وذكر المصنف أن المردود بالسقط يُقسم باعتبارين :

1️⃣ 🔷 موضعه من السند .

2️⃣ 🔷 جلاؤه وخفاؤه .

فَالأُوَّلُ : المُعَلَّقُ . وَالثَّانِي : المُرْسَلُ . وَالثَّالِثُ : إِنْ كَانَ بِاثْنَيْنِ فَصَاعِداً مَعَ التَّوَالِي فَهُوَ المُعْضَلُ ، وَإِلاَّ فَالمُنْقَطِعُ .

⬅️ فما باعتبار موضع السقط من السند فينقسم إلى ثلاثة أقسام :

1️⃣ 🔻 ما سقط من مُبْتَدَأَ إسناده فوق المصنف راوٍ أو أكثر وهو المعلق .

📎 فإذا سقط الشيخ أو شيخ الشيخ ، فهذا كله يُسمى معلقاً .

2️⃣ 🔻 ما سقط من آخر إسناده بعد التابعي راوٍ أو أكثر وهو المرسل .

💡 وبعبارة أبين هو : ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

3️⃣ 🔻 أن يكون السقط بين أوله وآخره ، فإن كان باثنين فصاعداً مع التوالي فهو المعضل وإلا فهو المنقطع .

💡 فالمعضل اصطلاحا : هو ما سقط فوق مبتدأ إسناده راويان أو أكثر مع التوالي .

💡 والمنقطع اصطلاحا : هو ما سقط فوق مبتدأ إسناده راوٍ أو أكثر لا على التوالي غيرُ صحابي .

👈 وقولنا : لا على التوالي : يخرج المعضل .

👈 وقولنا : غير صحابي يخرج المرسل .

ثُمَّ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا أَوْ خَفِيًّا . فَالأَوَّلُ : يُدْرَكُ بِعَدَمِ التَّلاقِي ، وَمِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلَى التَّأْرِيخ .
وَالثَّانِي : الْمُدَلَّسُ وَيَرِدُ بِصِيغَةٍ تَحْتَمِلُ اللَّقْيَ : كَعَنْ ، وَقَالَ ، وَكَذَا الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ مِنْ مُعَاصِرٍ لَمْ يَلْقَ

📌 وأما باعتبار جلاء السقط من السند وخفائه فينقسم إلى قسمين :

1️⃣ 🔶 المردود لسقط جلي – أي واضح – ، ويُدرك بعدم التلاقي بين الراوي ومَنْ روى عنه ، 👈 أي فلا يلاقى الراوي شيخه الذي روى عنه .

📎 ومن ثَم احتيج إلى تاريخ المواليد والوفيات والرحلات وغيرها ، وهذا القسم ليس له اسم خاص لجريانه في الأنواع السابقة ، فتطلق عليه أسماؤها كالمنقطع ، والمعَضْلِ ، والمرسل ، والمعلق ، قاله اللَّقَاني في« قَضَاءِ الوَطَر» .

💡 وَاللَّقَانِي بالتخفيف ، ولا يقال اللَّقّاني .

2️⃣ 🔶 المردود لسقط خفي – لا يدركه إلا حُذَّاقُ أهل الفن– : وهو ما كان السقط فيه بين أول السند وآخره خفيًا بصيغة تحتمل اللقيّ مثل (عن وقال) ، على ما ذكره المصنف .

📎 وكنَّى المصنف باللقيِّ عن السماع ، صرح به السخاوي في «فتح المغيث» .

💡 ومراده هنا باللقي : السماع ، وهو الموافق لتعبير المصنف في «الإفصاح» ، 👈 فمقصودة بصيغة تحتمل السماع .

💡 والأولى أن يقال تحتمل وقوع السماع ، وهو أصح لأن اللقاء معتبر به في التدليس كما صرح المصنف في شرحه ، فقد فُرغ من كون المصنف لقي من روى عنه لكن لم يسمع منه ذلك الحديث كما سيأتي .

📌 والمردود لسقط خفي نوعان :

1️⃣ ♦️ المدلس : وهو وفق عبارة المصنف حديث رجل عن مَنْ لقيه ما لم يسمع منه بصيغة تحتمل اللقي كـ عن وقال .

👈 وعلى ما ذكره السخاوي عن شيخه في فتح المغيث ، يقال بصيغة تحتمل السماع كعن وقال .

👈 وعلى ما تقدم ترجيحه بصيغة تحتمل وقوع السماع كعن وقال .

💡 واسم الحديث المُدلَّس مخصوص عندهم بالسقط : وهو وقوع حديث رواه راو عمن لقيه بصيغة تحتمل وقوع السماع كعن وقال .

💡 وأما التدليس : فهو أعم وهو إخفاء عيب في الرواية على وجه يوهم ألا عيب فيها ، كما يُفهم من «مختصر الجرجاني» المسمى بـ «الديباج» ، وشرحه لمحمد حنفي التبريزي ، ويدل عليه تصرف أصحاب الفن وإن لم يصرحوا به .

✅ فمثلا من رواة الحديث وشيوخه أبو بكر ابن أبي شيبة و أسمه عبدالله بن محمد بن ابراهيم العبسي ، فلو أن محدثا من تلك الطبقة عدل عن حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة إلى حدثنا عبدالله بن محمد العبسي فأن فعله يسمى تدليسا ، لاختصاص الحديث المدلس بالصورة التي تقدمت من السقط وأما هذا فأنه يمسى تدليسا .

✅ وقد وقع هذا من البخاري ، فمن شيوخه أبي بكر ابن أبي شيبة وربما قال عبدالله بن محمد ولأجل هذا نسب من نسب البخاري إلى التدليس ، قال ابن القيم في إغاثة اللهفان : وهو من أبعد خلق الله عن التدليس . يعني أنه وقع منه دون تعمده فهو يعرف كنية شيخه ويعرف أسمه ولمزيد اختصاصه به فتارة يذكر هذا وتارة يذكر هذا .

2️⃣ ♦️ المرسل الخفي : وهو وفق عبارة المصنف : حديث معاصر لم يلق مَنْ حدَّث عنه بصيغة تحتمل اللقي كـ عن وقال .

💡 وبعبارة أوضح فالحديث المرسل إرسالاً خفياً : هو حديث راوٍ عن مَنْ عاصره ، ولم يلقه بصيغة تحتمل وقوع السماع كـ عن وقال .

📎 فيجتمع المُدَلَّسُ والمرسل الخفي في أمرين :

1️⃣ أن الراوي فيهما لم يسمع ما حدَّث به عن مَنْ روى عنه فالحديث المخصوص الذي حدث به عنهما لم يسمعه الذي حدث به شيخه في كل لم يسمعه منه .

2️⃣ أن تحديثه يكون بصيغة تحتمل وقوع السماع كعن وقال .

👈 والفارق بينهما : هو ثبوت اللقاء والسماع :

📎 فراوي المدلَّس له لقاء وسماع عن مَنْ روى عنه في غير ما دلسه .

📎 وأما راوي المرسل الخفي فلا يُعرَف لقاؤه ولا سماعه عن مَنْ روى عنه ، بل معاصرة فحسب ، أفاده المصنف في «الإفصاح» .

ثُمَّ الطَّعْنُ : إمَّا أَنْ يكُونَ لِكَذِبِ الرَّاوِي ، أَوْ تُهْمَتِهِ بِذَلِكَ ، أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ ، أَوْ غَفْلَتِهِ ، أَوْ فِسْقِهِ ، أَوْ وَهْمِهِ ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ ، أَوْ جَهَالَتِهِ ، أَوْ بِدْعَتِهِ ، أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ .
فَالأَوَّلُ : الْمَوْضُوعُ ، وَالثَّانِي : الْمَتْرُوكُ ، وَالثَّالِثُ : الْمُنْكَرُ عَلَى رَأْيٍ ، وَكَذَا الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ .

📌 أسباب الرد بالطعن في الراوي الموجبة لرد حديثه .

⬅️وعدة أسباب الرد لطعن عشرة :

1️⃣ كذب الراوي ،👈 ويُسمى حديثه موضوعًا . 📎 وحدّه : الحديث الكذب المختلق المصنوع على النبي ﷺ وغيره .

✏️ وإليه أشار في البيقونية بقوله :

📜 وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ . . . عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ المَوْضُوعُ

🔘 ويرد عليه أعتراض وهو الكذب على غير النبي صلى الله عليه وسلم ، كأثر يروى عن أبي بكر أو يروى عن نافع فهذا يسمى عندهم حديثا موضوعا

📢 ولذلك قال الشيخ وفقه الله في إصلاحه :

📜 وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ
. . . عَلَى النَّبِي أَوْ غَيْرِهِ المَوْضُوعُ

2️⃣ تُهَمَةُ الراوي بالكذب ،👈 ويُسمى حديثه متروكًا . 📎 وحدَّه : الحديث الذي يرويه متهم بالكذب .

💡 والمتهم بالكذب مَنْ اتصف بأحد وصفين :

🔷 أن يظهر كذبه في حديث الناس دون حديث النبي صلى الله عليه وسلم .

🔷 ألا يُروى ذلك الحديث الذي حدَّث به إلا من جهته — أي لا يرويه إلا هو - مع مخالفته لقواعد الشرع .

💎 وهذه من دقائق الإفادات في نزهة النظر فإنك لا تجد عند غيره بيان الراوي المتهم .

✏️ وللمتروك حقيقة أخرى لا تندرج في هٰذا التعريف وهي ما ذكره في البيقونية بقوله :

📜 متروكه ما واحد به انفرد
. . . وأجمعوا لضعفه فهو كرد

💡 فالحديث المتروك أيضا : الحديث الذي يرويه الراوي المجمع على ضعفه ، فيُسمى حديثه متروكًا أيضًا .

💎 وبذلك فالمتروك اصطلاحا : هو الذي يرويه متهم بالكذب أو انفرد بروايته راوٍ مُجمَع على ضعفه . 👈 فيكون هذا جامعا لما في النخبة مع ما في البيقونية .

3 فُحش غلط الراوي ، ويُسمى حديثه منكرًا في قول بعض أهل العلم .

وحدُّه : الحديث الذي يرويه فاحش الغلط .

والغلط : هو الخطأ .

وفُحشه : كثرته .

ويوصف الراوي بفُحش غلطه إذا كان خطأه أكثر من صوابه ، أو مساويا له ، حققه مُلا علي قارئ في شرح شرح نخبة الفكر .

4 كثرة غفلة الراوي ، ويُسمى حديثه منكرًا في قول بعض أهل العلم .

وحدُّه : الحديث الذي يرويه كثير الغفلة .

والغفلة : سهو يعتري الإنسان ، فيغيب عنه مراده ولا يتذكره .

ولا بد من تقييدها بالفُحش – أي الكثرة – لأن الغفلة اليسيرة جِبِلَّة آدمية ، فلا توجب الطعن .

5 فِسْق الراوي ، ويُسمى حديثه منكرًا في قول بعض أهل العلم .

وحدّه : الحديث الذي يرويه فاسق .

والمراد بالفسق : فعْل الكبائر .

فأن الله بين مراتب الذنوب في قوله : ﴿ وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان ﴾ [الحجرات :7] ، فانتظمت في الآية أنواع الذنوب الثلاثة :

- الذنوب المُكَفِّرَة وأُشير إليها بقوله : ﴿ الكفر ﴾ .
- الذنوب العظيمة التي ليست بمكفرة وهي الكبائر ، وأشير إليها بقوله : ﴿ الفسوق ﴾ .
- الذنوب التي ليست بمكفرة ولا مفسقة ، وهي الصغائر وأُشير إليها بقوله : ﴿ العصيان ﴾ .

والفسوق مخصوص بالنوع الثاني وهو فعل الكبائر ، فهو نازل عن رتبة الكفر ومرتفع عن رتبة العصيان .

والكبيرة شرعًا : ما نُهي عنه على وجه التعظيم .

فيكون الحديث المنكر : هو الحديث الذي يرويه مَنْ فَحُش غلطه ، أو كَثُرَتْ غفلته ، أو ظهر فِسقه .

وتقدم له معنى آخر وهو ما يقابل المعروف .

ثُمَّ الْوَهْمُ : إِنِ اطُّلِعَ عَلَيْهِ بِالْقَرَائِنِ ، وَجَمْعِ الطُّرُقِ : فَالْمُعَلَّلُ .

6️⃣ وَهَمُ الراوي ،👈 والوهم هنا هو الغلط وزنًا ومعنى .

⬅️ ومعناه : أن يروي الراوي الحديث على سبيل التوهم – أي الغلط الناشئ عن سهو – ، فلا حقيقة له في نفس الأمر .

🔘 والوَهَمُ نوعان :

🔶 وَهَمٌ ظاهر لا يُحتاج فيه إلى القرائن وجمع الطرق للاطلاع عليه ، وهو الذي عناه المصنف بقوله : «أو فُحش غلطه أو غفلته» .

🔶 وَهَمٌ خَفِي : وهو ما يُحتاج إلى القرائن وجمع الطرق للاطلاع عليه .

💡 ويُسمى الحديث المتعلق بهذا النوع معللاً .

👈 فالحديث المعلل اصطلاحا : هو الحديث الذي اطُّلع على وهم راويه بالقرائن وجمع الطرق .

ثُمَّ المُخَالَفَةُ : إنْ كَانَتْ بتَغْيير السِّيَاق : فَمُدْرَجُ الإسْنَاد ، أوْ بدَمْج مَوْقُوف بمَرْفُوع : فَمُدْرَجُ الْمَتْن ، أوْ بتَقْديمٍ أوْ تَأْخير : فَالْمَقْلُوبُ ، أَوْ بزيَادَة رَاو : فَالْمَزيدُ في مُتَّصل الأَسَانيد ، أَوْ بإبْدَاله وَلاَ مُرَجِّح : فَالْمُضْطَّرِبُ .
وَقَدْ يَقَعُ الإبْدَالُ عَمْدًا امْتحَانًا ، أَوْ بتَغْيير مَعَ بَقَاء السِّيَاق : فَالْمُصَحَّفُ وَالمُحَرَّفُ .
وَلاَ يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيير الْمَتْن بالنَّقْص وَالْمُرَادف إلاَّ لعَالم بمَا يُحيلُ الْمَعَاني .
فَإنْ خَفيَ الْمَعْنَى احْتيجَ إلَى شَرْح الْغَريب ، وَبَيَان الْمُشْكل .

7 مخالفة الراوي غيره : وهي ستة أنواع :

1 ♦ مخالفة بتغيير سياق الإسناد ، ويُسمى الحديث المتصف بها مُدرَج الإسناد .

2 ♦ مخالفة بدمج موقوف بمرفوع ، ويُسمى الحديث المتصف بها مُدرَج المتن .

3 ♦ مخالفة بتقديم أو تأخير ، ويُسمى الحديث المتصف بها المقلوب .

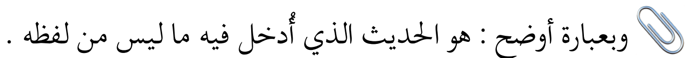
4 ♦ مخالفة بزيادة راوٍ ، ويُسمى الحديث المتصف بها المزيد في متصل الأسانيد .

5 ♦ مخالفة بإبدال راوٍ ولا مرجح ، ويُسمى الحديث المتصف بها المضطرب .

6 ♦ مخالفة بتغيير حروف مع بقاء السياق ، ويُسمى الحديث المتصف بها المُصَحَّفُ والمحرَّف .

وعلى ما ذكره المصنف تُعرَّف هذه الأنواع وفق ما يلي :

فيقال الحديث المدرج : هو الحديث الذي خالف فيه الراوي غيره بتغيير سياق الإسناد أو دمج موقوف بمرفوع .


وبعبارة أوضح : هو الحديث الذي أُدخل فيه ما ليس من لفظه .

وقولنا من لفظه يعم السند والمتن ، فتارة يرجع إلى سياق الإسناد وتارة يرجع إلى دمج في المتن .

والمقلوب هو : الحديث الذي خالف فيه الراوي غيره بتقديم أو تأخير .

والصحيح : أنه الحديث الذي وقع فيه الإبدال ليشمل التقديم والتأخير وغيرهما ،

والمزيد في متصل الأسانيد : هو الحديث الذي خالف فيه الراوي غيره بزيادة راوٍ في أثناء الإسناد .

ويكون مَنْ لم يزدها أتقن ممَّنْ زادها ، فيكون الزائد أدخل راويًا في السند .

وشرطه : أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة من الراوي الأقوى ، فإذا صرح الراوي الأقوى في محل الزيادة علم أن الزائد اخطأ في زيادته .

👈 وإلا متى كان مُعْنَعَنًا فربما ترجحت الزيادة أو صح الوجهان معًا ، فتارة يروي راو عن شيخه ثم يعلو فيرويه عن شيخ شيخه .

💡 وهذا واقع في حديث جماعة من الرواة عند البخاري وغيره .

✅ كحديث الجريدتين عن ابن عباس فأن البخاري رواه من حديث مجاهد عن طاووس عن ابن عباس ، ورواه أيضا من حديث مجاهد عن ابن عباس ، فيكون مجاهد سمعه من ابن عباس ومن طاووس بن كيسان اليماني عن ابن عباس ، فصح الوجهان جميعا .

✏️ والمضطرب : هو الحديث الذي خالف فيه الراوي غيره بإبدال راوٍ ولا مرجح .

📎 والصحيح : أنه الحديث الذي رُوي على وجوه مختلفة متساوية ولم يمكن الجمع بينها ، ولا ترجيح أحدها .

✏️ والمصحف والمحرَّف : هو : الحديث الذي خالف فيه الراوي غيره بتغيير حروف مع بقاء الإسناد .

💡 وبيّن المصنف في نزهة النظر أن الفرق بينهما :

👈 أن التغيير إن كان بالنسبة للنَقْط فهو المصحَّف .

👈 وإن كان بالنسبة للشَّكْل – يعني الحركات من ضمة وفتحة وكسرة- فهو المحرَّف .

💡 والاصطلاح الشائع عند المحدثين التسوية بينهما .

⬅️ وهٰذا التغيير الذي ذكره يكون في النطق ، أو في الرسم – يعني : الكتابة – ، أو المعنى ، 👈 ولأجل هٰذا ذكر المصنف رواية الحديث بالمعنى بعد هٰذا لكونها تغييراً ، فقال : ولا يجوز تعمُّد تغيير المتن إلى آخره . .

⬅️ وهٰذه الجملة ذكر فيها المصنف مسألتين شريفتين :

1️⃣ 📎 المسألة الأولى تعريف رواية الحديث بالمعنى ، ويُستفاد مما ذكره أنها تغيير متن الحديث بالنقص والمرادف .

👈 وتغيير متن الحديث بالنقص : يكون بترْك بعض الألفاظ .

👈 وتغييره بالمرادف : يكون بأن يُعبِّر عنه بلفظ آخر يؤدي معناه .

💡 والأصل أن الرواية بالمعنى محلها المتن وتقع في الإسناد كما تقع في المتن .

✅ ومنه مثلا في مواضع في البخاري قوله وبه عن النبي صلى الله عليه وسلم فأن مراده وبه الإسناد الذي تقدمه في حديث قبله ، فيروي حدث بإسناد تام إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثم يتبعه بقوله وبه .

⬅️ وهذا كثير في المسانيد ، وخاصة في معجم الطبراني في بعض مسانيد الصحابة ، فأنه يكون له سند واحد فيروي به أحاديث كثيرة ، فيذكره أولا ثم بعد ذلك يقول وبه ، فهو لم يسمعه على هذه الصفة وبه ، وإنما سمع بالإسناد تاما ولما أراد روايته أختصره على هذه الصورة فرواه بالمعنى وقال وبه .

2️⃣ 📎 المسألة الثانية فهي بيان حُكم رواية الحديث بالمعنى وهو : عدم الجواز إلا لعالم بما تحيل المعاني .

💡 ومعنى بما تحيل المعاني – أي : بما تُغيِّره الألفاظ من معنى إلى معنى .

👈 ثم استطرد المصنف فذكر أن خفاء معنى المتن أثمر علمين من علوم الحديث هما : غريب الحديث ومشكل الحديث ، والفرق بينهما :

📎 أن غريب الحديث هو : ما خفي فيه معنى اللفظ لكونه مستعملاً بقلة .

📎 ومشكل الحديث هو : ما خفي فيه معنى اللفظ لدقة مدلوله . أفاده المصنف في الشرح .

💡 ودقة المدلول : هي خفاء معناه المقصود في الدلالة على المطلوب .

👈 والفرق بين مختلف الحديث ومشكل الحديث :

🖇 أن النظر في مختلف الحديث واقع بين الأحاديث الْمُتَوَهَّمِ تعارضها .

🖇 أما مُشْكِلُهُ : فالنظر فيه إلى خفاء معنى الحديث دون اعتبار التعارض ، فيكون الحديث في أصله فيه خفاء في معناه .

🔘 مثل قوله صلى الله عليه فراش للرجل وفراش للمرأة وفراش للضيف والرابع للشيطان ، هذا الحديث من مشكل الحديث لأن الثابت عنه في هديه صلى الله عليه وسلم في أحاديث في الصحيحين وغيرهما أنه كان ينام مع أهله في فراش واحد ، فكيف في هذا الحديث يكون فراش للرجل وفراش للمرأة الحديث ، فالإشكال في الجملتين الأولين؟

☑️ وجوابه : ووجه هذا الحديث أن المرأة العربية فيما سبق كانت تجعل لها فراشا أخر غير فراش الزوجية ، وهو الفراش الذي تحتاجه في رضاع صغير ، أو تطبيب مريض من أبناءها ، فلم تكن تأتي به إلى فراش الزوج ، فلأجل هذا في الحديث فراش للرجل وفراش للمرأة ، فالفراش الذي للمرأة لا يختص بها بمعزل عن زوجها ، بل هو لمصلحة الزوجية ، لأنها تتخذه كي ترضع صغيرها إذا أحتاج للرضاع ، أو كي تخفف عنه إذا أصيب بمرض ، فهذا مما يخفى معناه في الحديث نفسه دون تعارض 👈 فيكون مشكلا .

ثُمَّ الجَهَالَةُ : وَسَبَبُهَا أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ تَكْثُرُ نُعُوتُهُ فَيُذْكَرُ بِغَيْرِ مَا اشْتُهِرَ بِهِ لِغَرَضٍ ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الْمُوَضِّحَ .
وَقَدْ يَكُونُ مُقِلاًّ فَلا يَكْثُرُ الأَخْذُ عَنْهُ ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الوُحْدَانَ ، أَوْ لاَ يُسَمَّى اخْتِصاراً ، وَفِيهِ الْمُبْهَمَاتُ ، وَلاَ يُقْبَلُ الْمُبْهَمُ وَلَوْ أُبْهِمَ بِلَفْظِ التَّعْدِيلِ عَلَى الأَصَحِّ .
فَإِنْ سُمِّيَ وَانْفَرَدَ وَاحِدٌ عَنْهُ : فَمَجْهُولُ الْعَيْنِ ، أَوِ اثْنَانِ فَصَاعِداً ، وَلَمْ يُوَثَّقْ : فَمَجْهُولُ الحَالِ ، وَهُوَ الْمَسْتُورُ .

8️⃣ جهالة الراوي : وهي عدم العلم بالراوي أو بحاله .

👈 وذكر المصنف أن أسباب الجهالة ثلاثة :

🔺 كثرة نعوت الراوي – أي ألقابه – ، فيُذكر بغير ما اشتُهر به تدليسًا لغرض ما .

💡 وصنفوا لتمييز رواته نوعًا من علوم الحديث هو المُوضِح .

🔺 قلة رواية الراوي ، فلا يكثر الأخذ عنه .

💡 وصنفوا لتمييز رواته نوعًا من أنواع علوم الحديث هو الوحدان .

🔺 ترْك تسمية الراوي اختصاراً .

💡 وصنفوا في تمييز رواته نوعًا من علوم الحديث هو المبهمات .

⬅️ ويُعلم مما ذكره المصنف أن المجهول قسمان ، وكل من القسمين نوعان ؛

📝 القسم الأول : المجهول المبهم الذي لم يُسَمَّ ، وهو نوعان :

🔶 مبهم مع التعديل ، 👈 كقول : عن رجل ثقة .

🔶 مبهم دون تعديل ، 👈 كقول : عن رجل .

💡 ولا يُقبل حديث هذا ولا ذاك على الأصح .

📝 القسم الثاني : المجهول المعين الذي سُمي ، وهو نوعان :

🔶 ما سُمي وانفرد عنه واحد ولم يُوَثَّق ، وهو مجهول العين .

🔶 ما سُمي وروى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثَّق ، وهو مجهول الحال ، ويُسمى مستوراً .

💡 وهذا الذي ذكره المصنف من القسمة والحد باعتبار ما استقر عليه اصطلاح أهل الحديث ، وإن كان يوجد في كلام الحفاظ الأولين تصرف آخر غير ما ذُكر ،

💎 لكن من قواعد إتقان العلم ضبط المستقر ثم الصعود إلى ما فوقه .

ثُمَّ الْبِدْعَةُ : إمَّا بِمُكفِّرٍ ، أَوْ بِمُفَسِّقٍ .
فَالأَوَّلُ : لاَ يَقْبَلُ صَاحِبَهَا الْجُمْهُورُ . وَالثَّاني : يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً فِي الأَصَحِّ ، إلاَّ أَنْ يَرْوِيَ مَا يُقَوِّي بِدْعَتَهُ فَيُرَدُّ عَلَى المُخْتَارِ ، وَبِهِ صَرَّحَ الْجَوْزَجَانِيُّ شَيْخُ النَّسَائِيِّ .

9️⃣ بدعة الراوي :

👈 والبدعة شرعًا هي : ما أُحدِث في الدين مما ليس منه بقصد التعبد ، وهي على ما ذكره المصنف نوعان :

🔻 بدعة بمُكفِّر ،👈 ولا يقبل حديث صاحبها الجمهور .

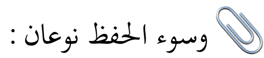
🔻 بدعة بمفسِّق ،👈 واختار المصنف أنه يُقبَل حديثه بشرطين :

🔷 ألا يكون داعية إلى بدعته .

🔷 ألا يكون فيما رواه ما يقوي تلك البدعة .

💎 والمختار : أن مَنْ وُصف ببدعة غير مكفرة يكفي في قبول روايته ما يكفي في قبول رواية غيره . (ذكره الشيخ –وفقه الله– في السنة السادسة)

ثُمَّ سُوءُ الحِفْظ : إنْ كَانَ لازِمًا فَهُوَ الشَّاذُّ عَلَى رَأْيٍ ، أَوْ طَارِئًا فَالمُخْتَلِطُ ، وَمَتَى تُوبِعَ سَيْئُ الحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ ، وَكَذَا المَسْتُورُ ، وَالمُرْسَلُ ، وَالمُدَلَّسُ : صَارَ حَدِيثُهُمْ حَسَنًا لَا لِذَاتِه ، بَلْ بِالمَجْمُوعِ .

سوء حفظ الراوي : وهو رجحان خطأ الراوي على إصابته ، أو تساويهما 👈 يستفاد هذا من عبارة المصنف في شرحه .

📎 وسوء الحفظ نوعان :

🔷 سوء حفظ لازم للراوي ،👈 ويُسمى حديثه شاذاً على قول .

💡 وحدّه : الحديث الذي يرويه مَنْ وُصِف بسوء الحفظ ، وهو معنى آخر للشذوذ سوى ما تقدم .

🔷 سوء حفظ طارئٌ على الراوي ،👈 ويُسمى الراوي الموصوف به مختلطًا .

💡 والاختلاط : حال تعتري مَنْ كان ضابطًا محفوظه ، ثم طرأ عليه سوء الحفظ فتغير حفظه وصار مختلطًا .

📌 ولما فرغ المصنف من عدّ أسباب الرد بسقط أو طعن ، نبه إلى ما يتقوى إذا توبع بمعتبر من الأنواع المتقدمة وهو :

🔶 حديث سيء الحفظ

🔶 والمستور

🔶 والمرسل

🔶 والمدلس

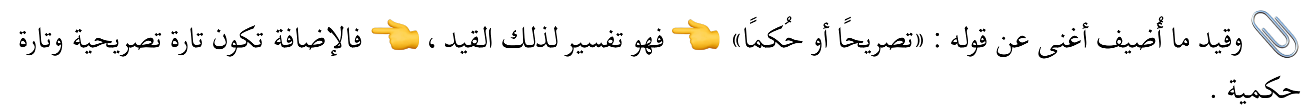
👈 فهذه الأنواع إذا توبعت بمعتبر تقوت وصار حديثهم حسنا لغيره لا لذاته ، بل للمجموع كما تقدم بيانه .

ثُمَّ الإِسْنَادُ : إمَّا أَنْ يَنْتَهِي إِلَى النَّبيِّ ﷺ ، تَصْرِيحًا ، أَوْ حُكْمًا : مِنْ قَوْلِه ، أَوْ فِعْلِه ، أَوْ تَقْرِيرِه .
أَوْ إِلَى الصَّحَابيِّ كَذَلِكَ وَهُوَ : مَنْ لَقِيَ النَّبيَّ -صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- مُؤْمِنًا بِهِ ، وَمَاتَ عَلَى الإِسْلامِ ، وَلَوْ تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ فِي الأَصَحِّ .
أَوْ إِلَى التَّابِعيِّ : وَهُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابيَّ كَذَلِكَ .
فَالأَوَّلُ : الْمَرْفُوعُ ، وَالثَّانِي : الْمَوْقُوفُ ، وَالثَّالِثُ : الْمَقْطُوعُ ، وَمَنْ دُونَ التَّابِعيِّ فِيهِ مِثْلُهُ ، وَيُقَالُ لِلأَخِيرَيْنِ : الأَثَرُ .

📌 ذكر المصنف رحمه الله هنا أقسام الحديث باعتبار مَنْ يُضاف إليه ، وأنه ثلاثة أقسام :

1️⃣ المرفوع : وهو ما ينتهي فيه الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلم تصريحًا أو حُكمًا من قوله أو فعْله أو تقريره .

💡 وبعبارة أخص : ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعْل أو تقرير أو وصف .



📎 وقيد ما أُضيف أغنى عن قوله : «تصريحًا أو حُكمًا» 👈 فهو تفسير لذلك القيد ، 👈 فالإضافة تكون تارة تصريحية وتارة حكمية .

💡 واحتيج إلى زيادة «أو وصف» 👈 لأنه يحكم بكونه مرفوعا ، فما أخبر عنه الصحابة رضي الله عنهم من أوصاف النبي صلى الله عليه وسلم هو متعلق به فيكون من جملة حديثه .

⬅️ والمرفوع نوعان :

1️⃣ 🔷 مرفوع مسند :

📝 وهو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال ، 👈 فيشمل المتصل حقيقة وما ظاهره الاتصال وفيه انقطاع خفي – المدلَّس – والمُرْسَل الخفي .

2️⃣ 🔷 مرفوع غير مسنَد :

📝 وهو مرفوع صحابي بسند غير متصل ، 👈 فيشمل مرفوع التابعي فمَنْ دونه ، لأنه غير متصل فمرفوع التابعي مرسلا .

📝 ومرفوع تابعي التابعي يكون كذلك من جنس المعضل عند قوم ومن جنس المرسل عند آخرين ، 👈 فيشمل مرفوع التابعي فمن دونه ، ومرفوع صحابي بسند منقطع .

2 الموقوف : وهو ما ينتهي فيه الإسناد إلى الصحابي تصريحًا أو حُكمًا من قوله أو فعْله أو تقريره .

💡 وبعبارة ألخص : هو : ما أُضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير أو وصف .

📎 الصحابي : مَنْ لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به ومات على الإسلام ، ولو تخللت ردة في الأصح .

💡 وقوله «ولو تخللت ردة في الأصح» زائد عن الحقيقة ،👈 واحتيج إليه في حق من كان مسلما ثم أرتد ثم رجع إلى الإسلام فيكون قد لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به ومات أيضا على الإسلام .

3 المقطوع : وهو ما ينتهي فيه الإسناد إلى التابعي تصريحًا أو حُكمًا من قوله أو فعْله أو تقريره .

💡 وبعبارة ألخص : هو ما أُضيف إلى التابعي من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو وصف .

📎 التابعي : وهو مَنْ لقي الصحابي كذلك .

💎 والإشارة فيه متعلقة باللقيِّ وما ذُكِر معه ، وأما الإيمان فذلك مختص بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فيكون التابعي مؤمنا بالدين الذي كان عليه صلى الله عليه وسلم ، ذكره المصنف في الشرح .

📎 التابعي على الأصح : هو مَنْ لقي الصحابي ولو غير مؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ثم مات على الإسلام ولو تخللته ردة ، 👈 جزم به الحلبي الحنفي رحمه الله في «قُفُوِّ الأثر» خلافًا لما يوهمه كلام المصنف .

⬅️ وقول المصنف : «ومَنْ دون التابعي فيه مِثْلُهُ» يعني أن ما أُضيف إلى ما دون التابعي يُسمى مقطوعًا أيضا .

💡 ولم يدخله في تعريف المقطوع ، لأن الغالب حصر المرويات فيما أُضيف إلى النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين ، وتقل الرواية عن مَنْ بعدهم ، فلقلة دوران الرواية عن مَنْ بعدهم استُغني عن إدراجها في الحد .

⬅️ فيكون المقطوع باعتبار الأصالة والتبعية نوعان :

🔻 المقطوع الأصلي : وهو ما أُضيف إلى التابعي من قول أو فعل أو تقرير أو وصف .

🔻 المقطوع التابع : وهو ما أُضيف إلى مَنْ دون التابعي من قول أو فعل أو تقرير أو وصف .

👈 ويقال للموقوف والمقطوع : الأثر .

💡 ولا يُسمى المرفوع عند المصنِّف أثرًا .

👈 ومن أهل الحديث مَنْ يجعل الأثر شاملا للمرفوع والموقوف والمقطوع .

💎 ومن تصرف ابن حجر فالفرق عنده بين الخبر والأثر :

📎 أن الخبر يندرج فيه المرفوع ، والأثر لا يندرج فيه المرفوع .

👈 فالخبر عنده مرفوع وموقوف ومقطوع .

👈 والأثر عنده موقوف ومقطوع فقط .

💎 من منفعة قراءة الكتب في مدد يسيرة سواء قصرت أو طالت ، أنه يمكن رد بعضها على بعض ، وفهم ثنايا مسائلها بكلام متفرق فيها ، لأنه يكون حاضر الذهن فيرد بعضه على بعض .

💎 وهذا من طرائق العلم النافعة ، وتنفق في نوعين من الكتب :

1️⃣ المتون المعتمدة لتأكيد فهمها .

2️⃣ المطولات المعتمدة لأحسان فهمها .

💡 والمقصود قراءة المطولات في حينها لا في ابتدأ الطلب .

وَالْمُسْنَدُ : مَرْفُوعُ صَحَابِيٍّ بِسَنَدٍ ظَاهِرُهُ الاتِّصَالُ .
فَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُ : فَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ إِلَى إِمَامٍ ذِي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ كَشُعْبَةَ .
فَالأَوَّلُ : الْعُلُوُّ الْمُطْلَقُ . وَالثَّانِي : النِّسْبِيُّ .
وَفِيهِ الْمُوَافَقَةُ : وَهِيَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخِ أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ .
وَفِيهِ الْبَدَلُ : وَهُوَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَلِكَ .
وَفِيهِ الْمُسَاوَاةُ : وَهِيَ اسْتِوَاءُ عَدَدِ الإِسْنَادِ مِنَ الرَّاوِي إِلَى آخِرِهِ ، مَعَ إِسْنَادِ أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ .
وَفِيهِ الْمُصَافَحَةُ : وَهِيَ الاسْتِوَاءُ مَعَ تِلْمِيذِ ذَلِكَ الْمُصَنِّفِ ، وَيُقَابِلُ الْعُلُوَّ بِأَقْسَامِهِ : النُّزُولُ .

📌 تقدم أن السند هو سلسلة الرواة التي تنتهي إلى متن .

💡 وهذه السلسلة يقل عددها ويكثر ، ووقع التمييز بين أهل الفن بين القلة والكثرة باسم العلو والنزول .

👈 فالسند العالي : هو السند الذي قل عدد رواته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إلى إمام ذي صفة علية .

👈 والسند النازل هو : السند الذي كثُر عدد رواته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إلى إمام ذي صفة علية .

📋 فالفرق بين العالي والنازل هو في كثرة العدد وقلته .

⬅️ وكل منهما نوعان : مطلق ونسبي .

📝 السند العالي مطلقًا : هو ما قل عدد رواته إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

📝 السند النازل مطلقًا : هوما كثر عدد رواته إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

📝 السند العالي نسبيًا : هو السند الذي قل عدد رواته إلى إمام ذي صفة علية .

📝 السند النازل نسبيًا : هو السند الذي كثر عدد رواته إلى إمام ذي صفة علية .

✅ مثلاً : البخاري رحمه الله

👈 السند العالي المطلق عنده إلى النبي ﷺ يكون بينه وبينه ثلاثة ، هذا علو مطلق إلى النبي ﷺ .

👈 السند العالي عنده مقيداً إلى مالك ، راوٍ واحد بعدة أسانيد ، عبد الله بن يوسف التنيسي وغيره من أصحاب مالك الذين رووا عنه .

👈 البخاري السند النازل عنده مطلقًا إلى النبي ﷺ تسعة رجال ، فله حديث تساعي بينه وبين النبي ﷺ تسعة .

👈 وإلى مالك يكون النازل عنده راويان بينه وبين مالك .

📌 والعلو والنزول النسبيان لهما أقسام أربعة :

1️⃣ الموافقة : وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه .

✅ مثلاً لو قُدِّر البخاري يروي حديث حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ،

👈 فجاء محدث وروى هذا الحديث بإسناد آخر عن طريق راوٍ آخر عن شيخ البخاري عن عبد الله بن يوسف فوافق البخاري في شيخه هذا يُسمى موافقة .

2️⃣ البدل : وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك .

3️⃣ المساواة : وهي استواء عدد رواة الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين .

4️⃣ المصافحة : وهو الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف .

📎 والمراد بالوصول : أن يرويَ المسنِد حديثًا بسندِهِ من غير طريق المصنفين المشهورين ، فيلاقيَهَ في شيخه أو مَنْ فوقه – على ما تقدم – .

✅مثلا من يوجد له رواية من المتأخرين إذا أسند حديثا من طريق البخاري ، فوصل إلى حديث قال فيه البخاري مثلا حدثنا قتيبة بن سعيد ، أو حدثنا أبو اليمان الحكم بن اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن أنس ، ثم أسنده من طريق أخر له من غير طريق البخاري ، فروى بأسناده حتى يمر بكتاب أحد الحفاظ ممن يروي هذا الحديث عن أبي اليمان الحكم بن اليمان ، فيكون قد وافق البخاري في شيخه ، ويسمى هذا موافقه ، فأن لم يستطع أن يوافقه في شيخه ، كان السند الذي يروي به الأخر لا يصل إلى شيخ البخاري ولكن يصل إلى شعيب بن أبي حمزة هذا يسمى بدلا ، وهكذا في سائر ما ذكر .

فَإِنْ تَشَارَكَ الرَّاوِي وَمَنْ رَوَى عَنْهُ فِي السِّنِّ وَاللُّقِيِّ فَهُوَ الأَقْرانُ .
وَإِنْ رَوَى كُلٌّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ : فَالْمُدَبَّجُ .
وَإِنْ رَوَى عَمَّنْ دُونَهُ : فَالْأَكَابِرُ عَنِ الْأَصَاغِرِ ، وَمِنْهُ الْآبَاءُ عَنِ الْأَبْنَاءِ ، وَفِي عَكْسِهِ كَثْرَةٌ ، وَمِنْهُ مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ .
وَإِنِ اشْتَرَكَ اثْنَانِ عَنْ شَيْخٍ ، وَتَقَدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِمَا ، فَهُوَ : السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ .
وَإِنْ رَوَى عَنِ اثْنَيْنِ مُتَّفِقَيِ الِاسْمِ ، وَلَمْ يَتَمَيَّزَا ، فَبِاخْتِصَاصِهِ بِأَحَدِهِمَا يَتَبَيَّنُ الْمُهْمَلُ .

📌 ذكر المصنف رحمه الله ستة أنواع من علوم الحديث ،👈 يجمعها صلة الراوي بغيره من الرواة – وهي من اللطائف الإسنادية – :

1️⃣ الأقران : وهو أن يشترك الراوي ومَنْ روى عنه في السن واللقي .

💡 والواو هنا بمعنى (أو) كما يُفهم من كلام المصنف ، 👈 وبهذا الفهم صرّح صاحبه السخاوي في فتح المغيث ،👈 فيكون تقدير الكلام : «في السن أو اللقي» .

2️⃣ المدبج : وهو أن يروي كل من الراويين المشتركين في السن أو اللقي أحدهما عن الآخر ، 👈 فيكون كل واحد منهما قرين للأخر .

📎 والفرق بين المدبج ورواية الأقران : أن المدبج يروي كلا من الراووين عن الأخر ، وأما رواية الأقران فيروي أحدهما عن الأخر .

3️⃣ رواية الأكابر عن الأصاغر : وهو أن يروي الراوي عن من دونه ، 👈 ومنه رواية الآباء عن الأبناء .

4️⃣ الأصاغر عن الأكابر : وهي عكس سابقه ، وفيها كثرة ، 👈 لأنها الأصل ، 👈 ومنها رواية الرجل عن أبيه عن جده .

5️⃣ السابق واللاحق : وهو أن يشترك اثنان في الرواية عن شيخ ويتقدم موت أحدهما .

👈 فيسمى المتقدم سابقا .

👈 ويسمى المتأخر لاحقا .

6️⃣ المهمل : وهو مَنْ سُمِّيَ بما لا يتميز به .

💡 وتسميته قد تكون باسمه أو اسمه واسم أبيه ، أو هما مع النسبة ، ولا يتميز .

✅ فقد يقال حدثنا محمد ، ويكون من أسمه محمد في هذه الطبقة جماعة .

✅ أو يقول حدثنا محمد بن عبدالله ، فيكون من أسمه محمد بن عبدالله في هذه الطبقة جماعة .

✅ أو يقول حدثنا محمد بن عبدالله الكوفي فيكون في هذه الطبقة جماعة .

💡 ومن طرق معرفته : اختصاص الراوي بأحد شيخيه متفقيّ الاسم ، 👈 يعني يعرف الذي يحدث عن راويين يشتركان في أسمهما ، إذا أطلق فأنه يريد فلان منهما دون الأخر .

وَإِنْ جَحَدَ مَرْوِيَّهُ جَزْمًا : رُدَّ ، أَوْ احْتِمَالاً : قُبِلَ فِي الأَصَحِّ . وَفِيهِ : "مَنْ حَدَّث وَنَسِيَ" .

📌 ذكر المصنف رحمه الله من مسائل علوم الحديث حُكم المروي الذي جَحَدَهُ رَاوِيه ، فجعل له حالين :

1️⃣ 🔻 مَنْ جحد مرويه جزمًا ، وحُكمه 👈 رد المروي .

2️⃣ 🔻 مَنْ جحد مرويه احتمالاً ، 👈 فيُقبل على الأصح .

📝 ويتفرع عن هذه المسألة :

👈 مَنْ حدَّث ونسي : وهو الذي حدَّث بحديث ثم نسيه فصار يحدث بالحديث عن غيره عن نفسه .

📎 وذلك منه قبول لخبر المخبر به ، لكنه احتاط لنفسه في الرواية ، فحفظ أمانة الحديث ، فحدَّث عن غيره عن نفسه .

💎 وهذا شيء يثقل على نفوس كثير من الناس ، 👈 ولهذا قال وكيع : لا يرتفع في هذه الصنعة إلا صادق ،👈 يعني لا يرتفع في صنعة العلم إلا صادق .

💎 وهذا الصدق له جهتان :

1️⃣ 🔺 صادق مع الله .

2️⃣ 🔺 والأخر صادق مع خلق الله .

💎 فمن كان كذلك رفعه الله مكانا عليا ،

👈 وليس رفعه أن يتولى المناصب أو التدريس أو المناصب العالية ، 👈 رفعه أن يطمئن قلبه بالله وينشرح صدره بذكر الله ،

👈 ويكون أنسه بربه سبحانه وتعالى أحب إليه من الأنس بالناس ،👈 فالناس لا يقدمون فيه شيئا ولا يؤخرون ،

👈 لأنه دائر مع أمر الله .

وَإِنِ اتَّفَقَ الرُّوَاةُ فِي صِيَغِ الْأَدَاءِ ، أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْحَالَاتِ ، فَهُوَ الْمُسَلْسَلُ .

📌 ذكر المصنف -رحمه الله- نوعًا آخرًا من أنواع علوم الحديث وهو الحديث المسلسل :

👈 وهو الحديث الذي اتفق رواته في صيَغ الأداء أو غيرها من الحالات .

📎 ومما أفاده الشيخ -وفقه الله- في شروح سابقة : أنّ الحالات : جمع حالة ، والفصيح فيها : أنها كلمة مذكرة لفظًا ، مؤنثة معنى ، فيقال : هٰذه الحال ، واختُلف في صحة تأنيثها -أي «الحالة»- ، والأظهر والله أعلم صحتها مع ندرة شاهدها في كلام العرب ، والأكثر في كلامهم أنهم يستعملونها بلفظ : «الحال» لكنهم يؤنثونها ، فلا يقولون : هٰذا الحال ، وإنما يقولون : هٰذه الحال ، ويقولون : الحال الأولى ، وليس الحال الأول .

وَصيغُ الأَدَاء : سَمعْتُ وَحَدَّثني ، ثُمَّ أخْبرَني ، وَقَرأْتُ عَلَيْه ، ثُمَّ قُرِئَ عَليْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ ، ثُمَّ أَنْبأَنِي ، ثُمَّ نَاوَلَني ، ثُمَّ شَافَهَني . ثُمَّ كَتَبَ إِلَيَّ ، ثُمَّ عَنْ ، وَنَحْوَهَا .

فَالأَوَّلاْن : لِمَنْ سَمِعَ وَحْدَهُ من لَفْظ الشَّيْخ ، فَإِنْ جمع فَمع غَيْره ، وَأَوَّلُهَا : أَصْرَحُهَا وَأَرْفَعُهَا فِي الإِمْلاَء .
وَالثَّالثُ ، وَالرَّابعُ : لِمَن قَرأَ بنَفْسه ، فَإِنْ جَمَعَ : فَكَالخَامس .
وَالإِنْبَاءُ : بِمَعْنَى الإِخْبَارُ . إلاّ فِي عُرْفِ المُتَأَخِرين فَهُوَ لِلإِجَازَة كَعَنْ ،

📌 ذكر المصنف -رحمه الله- نوعًا آخرًا من أنواع علوم الحديث هو صيغ الأداء .

💡 وصيغ الأداء هي : الألفاظ المعبَّر بها بين الرواة عند نقل الحديث .

👈وعدّها المصنف ثماني مراتب :

1️⃣ "سمعت وحدثني" : وهما لِمَنْ سمع وحده من لفظ الشيخ ، فإن جمع فقال : "سمعنا وحدثنا" ، فمع غيره . وهذه هي أرفع صيغ أداء الحديث .

2️⃣ "أخبرني وقرأت عليه" : لِمَنْ قرأ بنفسه ، فإن جمع بأن قال : "أخبرنا وقرأنا عليه" كانت كالثالثة ، وهي :

3️⃣ "قُرئ عليه وأنا أسمع" ، فإذا قال الراوي : "أخبرنا فلان" يكون بمنزلة قول : "قُرئ عليه وأنا أسمع" .

4️⃣ "أنبأني" ، والإنباء بمعنى الإخبار ، إلا في عُرف المتأخرين فهو للإجازة كـ عن .

5️⃣ "ناولني" ، واشترطوا في صحة المناولة اقترانها بالإذن بالرواية ، وهي أرفع أنواع الإجازة كما ذكر المصنف .

6️⃣ "شافهني" ، وأطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفَّظ بها .

7️⃣ "كتب إليّ" ، وأطلقوا المكاتبة في الإجازة المكتوب بها .

8️⃣ "عن" ونحوها : كـ "قال ، وأن" .

وَعَنْعَنَةُ الْمُعَاصِرِ مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّمَاعِ إِلاَّ مِنَ الْمُدَلِّسِ وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ ثُبُوتُ لِقَائِهِمَا -وَلَوْ مَرَّةً- ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ .

📌 ثم ذكر المصنف حُكم عنعنة الراوي المعاصر من حيث حملها على الاتصال أو الانقطاع ، وتوضيحها : أن الراوي الْمُعَنْعِنَ في روايته عن غيره له حالان :

1️⃣ أن تكون عنعنته عن غير معاصر ، فروايته منقطعة بلا إشكال .

2️⃣ أن تكون عنعنته عن معاصر له ، فلا تخلو من إحدى حالين :

🔶 الأولى : أن يكون مدلِّسًا ، فهٰذا يتوقى العلماء عنعنته وفق مراتب عندهم ، لكن عنعنة المدلس ربما أوجبت رد الحديث ؛ فالمدلسون منهم من احتمل المحدثون حديثه فقُبل ، ولو عنعن ، لقلة تدليسه كابن شهاب الزهري .

🔶 والثانية : أن يكون بريئًا من التدليس ، فهٰذا هو الذي وقع فيه الخلاف الذي ذكره المصنف في حُكم عنعنته ،

👈 فقيل : تُحمل على السماع مطلقًا ،

👈 وقيل : يُشترَط ثبوت لقائهما حقيقة ولو مرة ، أو حُكمًا باعتبار القرائن – وهو المختار – .

👈وقولنا "حقيقةً" : يعني يكون تصريح بأنه لقيه كقوله : 'أخبرنا فلان' ، 'سمعت فلانا' ، أو جاء في قصة ذكر التقائه به .

👈 وقولنا "حكماً" : بالقرائن ؛ كأن يكون ابن مع أبيه عاشره بضعة عشر سنة في بيت واحد ، فمثل هذه القرينة تعتبر كالحقيقة . وهذه تعلم من تصرفات المحدثين ، لا من عباراتهم .

#فائدة

💎 وعلم الحديث هو أحد العلوم التي لا يمهر فيها متعاطيها حتى يمتزج بتصرفات حُفّاظه . أمّا مجرّد الاطّلاع على قواعده دون أن يقوم ويقعد في معرفة الحديث فمنفعته قليلة

وَأَطْلَقُوا الْمُشَافَهَةَ فِي الْإِجَازَةِ الْمُتَلَفَّظُ بِهَا ، وَالْمُكَاتَبَةُ فِي الْإِجَازَةِ الْمَكْتُوبِ بِهَا ، وَاشْتَرَطُوا فِي صِحَّةِ الْمُنَاوَلَةِ اقْتِرَانُهَا بِالْإِذْنِ بِالرِّوَايَةِ ، وَهِي أَرْفَعُ أَنْوَاعِ الْإِجَازَةِ .
وَكَذَا اشْتَرَطُوا الْإِذْنَ فِي الْوِجَادَةِ ، وَالْوَصِيَّةِ بِالْكِتَابِ وَفِي الْإِعْلَامِ ، وَإِلاَّ فَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ كَالْإِجَازَةِ الْعَامَّةِ ، وَلِلْمَجْهُولِ ، وَلِلْمَعْدُومِ ، عَلَى الْأَصَحِّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ .

📌 وهٰذه الصيَغ التي نثرها المصنف ترجع إلى أصل عند أهل الحديث يُسمى طرق التحمل ، وهي ثمانية :

1 السماع من لفظ الشيخ ، 👈 والصيَغ المستعملة للتعبير عنها هي : سمعت وحدثني .

2 القراءة عليه ، وتُسمى العرض ، 👈 والصيغ المستعملة للتعبير عنها هي : أخبرني ، وقرأت عليه ، وقرئ عليه وأنا أسمع ، وكذلك أنبأني عند المتقدمين .

3 الإجازة ، 👈 والصيغ المستعملة للتعبير عنها هي : التصريح بها ، كأن يقول : أجازني فلان بكذا ، أو أخبرني إجازةً ، ونحوها . . ، والمتأخرون يعبرون عنها بـ «عن» كما سلف .

4 المناولة ، 👈 والصيغة المستعملة للتعبير عنها هي : ناولني .

5 المكاتبة ، 👈 والصيغة المستعملة للتعبير عنها هي : كتب إليّ .

6 الوصية ، 👈 والصيغة المستعملة للتعبير عنها هي : أوصى إليّ فلان .

7 الإعلام ، 👈 والصيغة المستعملة للتعبير عنها هي : أعلمني فلان .

8 الوجادة ، 👈 والصيغة المستعملة للتعبير عنها هي : وجدت بخط فلان ، أو قرأتُ بخط فلان ، أو في كتاب فلان بخطه .
واشترط المحدثون الإذن في الوجادة ، والوصية بالكتاب ، والإعلام ، فلا بد من زيادة «وأجازلي» مع صيغتها المتقدمة ، فالإذن هو الإجازة .

📎 والمراد بالوجادة : أن يطلع الراوي على مروي بخط كاتب يعرفه ، فيرويه عنه بـهٰذا الطريق دون غيره .

📎 والمراد بالإعلام : إخبار الراوي غيره بأن هٰذا سماعه أو حديثه .

📎 والمراد بالوصية بالكتاب : أن يعهد الراوي بسماعه أو حديثه إلى غيره عند سفره أو موته .

💡 فإن أُذِن للراوي فيهِنَّ صحت له الرواية عن شيخه ، وإلا فلا عبرة بها :

👈 كالإجازة العامة لأهل العصر كأن يقول : أجزت لِمَنْ أدرك حياتي .

👈 أو الإجازة للمجهول ؛ كأن يكون مبهمًا أو مهملاً .

👈 أو الإجازة للمعدوم : كأن يقول : أجزتُ لِمَنْ سيولد لفلان .

⬅ فكلها لا عبرة بها على الأصح في جميع ذلك على ما اختاره المصنف .

ثُمَّ الرُّوَاةُ إِنِ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ ، وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ فَصَاعِدًا ، وَاخْتَلَفَتْ أَشْخَاصُهُمْ : فَهُوَ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ ، وَإِنِ اتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ خَطًّا ، وَاخْتَلَفَتْ نُطْقًا : فَهُوَ الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ .

وَإِنِ اتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ وَاخْتَلَفَتِ الْآبَاءُ ، أَوْ بِالْعَكْسِ : فَهُوَ الْمُتَشَابِهُ ، وَكَذَا إِنْ وَقَعَ الِاتِّفَاقُ فِي الِاسْمِ وَاسْمِ الْأَبِ ، وَالِاخْتِلَافُ فِي النِّسْبَةِ ، وَيَتَرَكَّبُ مِنْهُ وَمِمَّا قَبْلَهُ أَنْوَاعٌ : مِنْهَا أَنْ يَحْصُلَ الِاتِّفَاقُ أَوِ الِاشْتِبَاهُ إِلَّا فِي حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ . أَوْ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

📌 ذكر المصنف رحمه الله ثلاثة أنواع من أنواع علوم الحديث تتعلق باتفاق أسماء الرواة واختلافها :

1️⃣ المتفق والمفترق : وهو ما اتفقت فيه أسماء الرواة ، وأسماء آبائهم فصاعداً واختلفت أشخاصهم .

📎 مثلا 'عمر بن الخطاب' ففي الرواة ستة اسمهم : 'عمر بن الخطاب' ؛ فقد اتفقوا في الاسم واسم الأب وافترقت أشخاصهم .

2️⃣ المؤتلف والمختلف : وهو ما اتفقت فيه الأسماء خطًا واختلفت نطقًا ، كـ'عَقيل وعُقيل' .

3️⃣ المتشابه : وهو ما اتفقت فيه الأسماء ، واختلفت الآباء ، أو بالعكس ، أو اتفقت فيه الأسماء وأسماء الآباء واختلفت النسبة .

👈 فللمتشابه ثلاث صور :

1️⃣ 🔻 ما اتفقت فيه الأسماء ، واختلفت الآباء .

2️⃣ 🔻 ما اتفقت فيه الآباء ، واختلفت الأسماء .

3️⃣ 🔻 ما اتفقت فيه الأسماء ، وأسماء الآباء ، واختلفت النسبة .

💡 ويترتب منه ومما قبله أنواع متعددة باعتبار الاتفاق والاشتباه إلا في حرف أو حرفين وبتقديم وتأخير .

👈 فمثلا : ممكن أن يكون الاتفاق في الاسم واسم الأب واسم الجد والاختلاف في النسبة ، ويمكن أن يكون الاتفاق في النسبة واسم الجد واسم الأب والافتراق في الاسم .

وَمِنَ الْمُهِمِّ : مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَمَوَالِيدِهِمْ ، وَوَفَيَاتِهِمْ ، وَبُلْدَانِهِمْ ، وَأَحْوَالِهِمْ تَعْدِيلاً وَتَجْرِيحاً وَجَهَالَةً .

📌 ختم المصنف -رَحِمَهُ اللهُ- كتابه بهذه الجملة الْمُنَبِّهَةِ على طائفة من المهمات التي ينبغي للمشتغل بالحديث أن يعتني بها :

1️⃣ طبقات الرواة ، والمراد بالطبقة : قوم من الرواة يجتمعون في سن أو أخذ .

📎 والأخذ : لقاء المشايخ ، وهو الأصل والسن تابع فقد يتفاوتون فيه .

👈 وللعلماء رحمهم الله طرائق مختلفة في عد طبقات الرواة .

2️⃣ مواليدهم : أي تاريخ ولادة الرواة .

3️⃣ وَفَيَاتُهُم : أي تاريخ موتهم .

4️⃣ بلدانهم التي نزلوا بها .

5️⃣ أحوالهم : أي من جهة العدالة ، والتجريح ، والجهالة .

وَمراتبُ الجَرْحِ : وَأَسْوَؤُهَا الْوَصْفُ بأَفْعَلَ ، كَأَكْذَبِ النَّاسِ ، ثُمَّ دَجَّالٍ ، أَوْ وَضَّاعٍ ، أَوْ كَذَّابٍ .
وَأَسْهَلُهَا : لَيِّنٌ ، أَوْ سَيِّئُ الْحِفْظِ ، أَوْ فيه مَقَالٌ .
وَمراتبُ التَّعْديلِ : وَأَرْفعُهَا الْوَصْفُ بأَفْعَلَ : كَأَوْثَقِ النَّاسِ ، ثُمَّ ما تَأكَّدَ بصِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ كثقَةٍ ثقَةٍ ، أَوْ ثِقَةٍ حَافِظٍ وَأَدْنَاهَا مَا أَشْعَرَ بِالْقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ : كَشَيْخٍ ، وَتُقْبَلُ التَّزْكِيَةُ مِنْ عَارِفٍ بأَسْبَابِهَا ، وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ عَلَى الْأَصَحِّ .
وَالْجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ إنْ صَدَرَ مُبيناً مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهِ ، فَإِنْ خَلَا عَنِ التَّعْدِيلِ : قُبِلَ مُجْمَلاً عَلَى الْمُخْتَارِ .

📌 ثم ذكر المصنف أربع مسائل تتعلق بالجرح والتعديل :

1️⃣ 🔷 مراتب الجرح والتعديل ، واقتصر فيها على ذِكْر أسوأ مراتب الجرح وأسهلها ، وما قرُب من أولهما ، وعلى ذِكْر أرفع مراتب التعديل وأدناها وما قرُب من أولهما .

💡 ومراتب الجرح : هي درجات ما يدل على تضعيف الراوي .

💡 مراتب التعديل : هي درجات ما يدل على تقوية الراوي .

👈 وهذا يشمل الألفاظ وغيرها كالإشارة .

📎 الإشارة : كتحميض الوجه ، ونفض اليدين ، وإخراج اللسان .

💡 وأكثر العلماء اقتصروا في مراتب الجرح والتعديل على الألفاظ فقط 👈 لأنها الأصل في الجرح والتعديل ، فهي غالب المُعبَّر به .

📎 والإشارات مما يعسر ضبط المراد بها .

⬅️ والذي يطالع مطولات كتب الجرح والتعديل يجد هناك إشارات :

☑️ مثلا تحميض الوجه 👈 يعني أن يذكر له راو فيجمع وجهه كمن يشرب حامضاً .

☑️ أو إذا سئل عنه أشار بيده أما تقوية 👍 وأما ضعفا 👎 .

💡 والإشارات من طريقة العرب في كلامها ، وللسلف والأئمة في ذلك أشياء كثيرة .

💎 ولذلك من الفوائد دائما في العلم الأنسان لا ينكر شيء يشيع بين الناس ، فإنه ربما يكون مأثوراً ، فهذه الإشارة 👍 التي عند الناس باستحسان الشيء ، جاءت عن الأمام أحمد ، وهو شيء مما تتابع عليه الناس .

👈 وبعض الناس قد يستنكر أشياء وتكون في الأحاديث أو في الأثار .

2️⃣ 🔷 مَنْ تُقبل منه التزكية :

💡 والتزكية هي : الوصف بالجرح ، أو التعديل .

💡 ويُسمى الحاكم على الرواة بالجرح والتعديل مزكيًا 👈 أي ناقدًا ، يصف الرواة بالجرح والتعديل .

📎 وتُقبل التزكية من عارف بأسبابها ولو من واحد على الأصح .

3️⃣ 🔷 تعارض الجرح والتعديل :

💡 الجرح مقدم على التعديل إن صدر مبيّنًا عن عارف بأسبابه - أي صدر على وجه يبين الحامل عليه - عن رجل يعرف الأسباب الموجبة للجرح والتعديل .

📎 ورجل هنا خرج مخرج المعهود عند أهل العلم .

4️⃣ 🔷 حُكم الجرح المجمل وهو الخالي من بيان سببه .

💡 فالراوي إن خلا عن التعديل قُبل الجرح مجملاً على المختار .

وَمنَ المُهمِّ معْرِفَةُ كُنى المُسَمِّين ، وَأَسْمَاءِ المُكَنَّيْنَ ، وَمَن اسْمُهُ كُنْيَتُهُ ، وَمَن اخْتُلفَ في كُنْيَته ، وَمَنْ كَثُرَتْ كُنَاهُ أَوْ نُعُوتُهُ ، وَمَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبيه ، أَوْ بِالْعَكْس ، أَوْ كُنْيتُهُ كُنْيَةُ زَوْجته ، وَمَنْ نُسبَ إلَى غَيْرِ أَبيه ، أَوْ إلَى غَيْر مَا يَسْبقُ إلَى الْفَهْمِ ، وَمَن اتَّفَقَ اسْمُهُ وَاسْمُ أَبِيه وَجَدِّه ، أَوْ اسْمُ شَيْخِه وَشَيْخِ شَيْخه فَصَاعدًا ، وَمَن اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِه وَالرَّاوِي عَنْهُ .

📌ثم ذكر مسائل من مهمات علوم الحديث التي ينبغي أن يعتني بمعرفتها المشتغل به منها :

💡 معرفة كُنَى المُسَمَّيْن .

📎 الكنى : جمع كنية ، وهي ما سُبق بأب أو أم أو غيرهما .

📎 المسمى هو المذكور باسمه .

💡 ومعرفة أسماء المُكَنَّيْن – أي : مَنْ ذُكر بكنيته – فيحتاج إلى معرفة اسمه .

💡 ومعرفة مَنْ اسمه كنيته – أي : مَنْ يُعرَف بكنيته وهي اسمه أيضًا .

💡 ومعرفة مَنْ اختُلف في كنيته – أي في تعيينها — .

☑️ مثلا الأمام محمد بن عبدالوهاب كنيته أبو علي ، فأكبر أبنائه الذي كان به يُكْنَى هو أبو علي ، ويقع في كلامهم أحيانا تكنيته بأبي عبدالله ، تبعا للأصل فيمن أسمه محمد أنه يكنى بأبي عبدالله .

💡 ومعرفة من كثرت كناه ، أو نعوته .

📎 النعوت : الألقاب والأنساب .

💡 ومعرفة مَنْ وافقت كنيته اسم أبيه ، أو العكس .

💡 ومعرفة من كنيته كنية زوجته ، يعني كنيته توافق كنية زوجته ، فيكنى بكنيتها

☑️مثل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، فليس له من الولد أحد أسمه بكر ، وإنما كني بأبي بكر لأنه تزوج امرأة تكنى أم بكر ،

👈 وهذه فائدة نادرة تجدونها في صحيح البخاري .

💡 ومعرفة مَنْ نُسب إلى غير أبيه ، أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم .

💡 ومعرفة مَنْ اتفق اسمه واسم أبيه واسم جده .

💡 أو اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعداً .

💡 ومعرفة مَنْ اتفق اسم شيخه والراوي عنه .

وَمَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ المُجَرَّدَةِ ، وَالمُفْرَدَةِ ، وَالْكُنَى ، وَالأَلْقَابِ ، وَالأَنْسَابِ ، وَتَقَعُ إِلَى الْقَبَائِلِ وَالأَوْطَانِ ، بِلاَدًا ، أَوْ ضِيَاعًا أَوْ سِكَكًا ، أَوْ مُجَاوَرَةً . وَإِلَى الصَّنَائِعِ وَالْحِرَفِ ، وَيَقَعُ فِيهَا الاتِّفَاقُ وَالاشْتِبَاهُ كَالأَسْمَاءِ ، وَقَدْ تَقَعُ أَلْقَابًا . وَمَعْرِفَةُ أَسْبَابِ ذَلِكَ ،

ومعرفة الأسماء المجردة : وهي الأسماء التي لا تختص بوصف تتميز به ككنية أو لقب ، فهي باقية أعلامًا دالة على أصحابها كما وُضعت ، ذكره أبو الحسن السندي الصغير في «بهجة النظر في شرح نخبة الفكر» .

وهو من المواضع التي غمُضت في هذه الرسالة ، وأحسن من جلاها بكلامه هو رحمه الله تعالى ،

فبين أن المقصود بالأسماء المجردة : الأسماء التي لا تختص بوصف تتميز به ككنية أو لقب .

ومعرفة الأسماء المفردة : وهي الأسماء التي يتفرد بها صاحبها ، فلا يُعرَف مَنْ سُمِّيَ من الرواة بذلك الاسم غيره .

مثل أبيض بن حمال المأربي رضي الله عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فليس من رواة الكتب الستة رجل أسمه أبيض سوى هذا الراوي .

ومعرفة الكنى - أي المجردة والمفردة - ذكره المصنف في شرحه .

ومعرفة الألقاب .

واللقب : ما دل على رفعة المسمى أو ضِعته - هوانه - ، يعني أن يدل على مدح أو يدل على ذم .

ومعرفة الأنساب وتقع إلى ثلاثة أشياء :

1 القبائل .

2 الأوطان : بلادًا ، أو ضياعًا ، أو سككًا ، أو مجاورة .

والضياع : هي الأرض المُغَلَّة التي يقيم فيها قوم من الناس ، يزرعونها ويستخرجون غَلَّتَهَا ، ويكون عليها خراج .

والسكك : هي المحلات المضافة إلى الطرق والأزقة - كما يقال : سكة آل فلان ، أو طريق آل فلان .

والمجاورة : هي الإقامة في وطن أو قبيلة وتختص عُرفًا بالإقامة في أحد بلدان المساجد الثلاثة : مكة ، والمدينة والقدس للتعبد . فيطلقون المجاورة معها فيقولون :

المكي جوارًا .

المدني جوارًا .

المقدسي جوارًا .

3 الصنائع والحِرَف .

ويقع في الأنساب الاتفاق والاشتباه كالأسماء ، وقد تقع ألقابًا يعني تكون النسبة لقبا .

ومن المهم أيضًا معرفة أسباب ذلك .

وَمَعْرِفَةُ الْمَوَالِي مِنْ أَعْلَى ، وَمِنْ أَسْفَلِ ، بِالرِّقِ ، أَوْ بِالْحِلْفِ ،

📝 ومعرفة الموالي من أعلى ومن أسفل بالرق أو بالحِلْف .

💎 وفي تعبيره بالرق : تجوّز تَسَعَهُ اللغة ولا يليق بالمختصر ، 👈 فإن الولاء إنما هو بالعتق لا بالرق ،

👈 فهو ولاء عتق ، لا ولاء رق ،

👈 فهو كان رقيقًا ثم أعتقه معتِق فصار مولى له .

💡 والحِلف بكسر الحاء ، 👈 وأصله المعاقدة والمعاهدة على التناصر ، فيكون المنسوب إليها عاقد قوماً على النصرة

👈 فنُسب إليهم حِلفًا لا أنه منهم .

📎 و النوع الثالث : وهو ولاء الإسلام ، 👈 وهو ولاء رجل لمن أسلم على يديه محبة له .

فصارت أنواع الولاء ثلاثة : 👈 ولاء حلف .

👈 ولاء عتق .

👈 ولاء إسلام .

📝 جمعهن السيوطي في بيت واحد من ألفيته فقال :

ولا عَتَاقَة وَلَاءُ حِلْفِ . . . . وَلَاءُ إِسْلَامٍ كَمِثْلِ الجُعْفِي

👈 ولا الأولى بدون همز لأجل الوزن .

💎 الجعفي : يعني محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي ،

👈 قيل له الجعفي لأن جده كان مجوسيًا فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجُعفي فنُسب إلى قبيلته ولاءً .

💡 والمولى من أعلى يراد به مولى القوم .

💡 والمولى من أسفل يراد به مولى المولى .

⬅️ هذا أصح أقوال أهل العلم في هذا الموضع ،

👈 وبه جزم الشُّمُنِّيُّ الأب في نتيجة النظر شرح نخبة الفكر ، والشُّمُنِّيُّ الابن في العالي الرتبة في شرح نظم النخبة ،

👈 وعنهما المنَاوِي في اليواقيت والدرر .

☑️ فإذا أعتق قوم مولى لهم ثم ملك ذلك المولى رقيقا ثم أعتقهم فإن الذين أعتقهم يقال في حقهم 👈 هو مولى من أسفل ،

👈 والمعتق يقال له مولى من أعلى .

وَمَعْرِفَةُ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ .
وَمَعْرِفَةُ آدَابِ الشَّيْخِ وَالطَّالِبِ ، وَسِنِّ التَّحَمُّلِ وَالأَدَاءِ ، وَصِفَةِ كِتَابَةِ الحَدِيثِ وَعَرْضِهِ ، وَسَمَاعِهِ ، وَإِسْمَاعِهِ ، وَالرِّحْلَةِ فِيهِ ، وَتَصْنِيفِهِ ، إِمَّا عَلَى المَسَانِيدِ ، أَوْ الأَبْوَابِ ، أَوْ العِلَلِ ، أَوْ الأَطْرَافِ
وَمَعْرِفَةُ سَبَبِ الحَدِيثِ ، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ بَعْضُ شُيُوخِ القَاضِي أَبِي يَعْلَى بْنِ الفَرَّاءِ ، وَصَنَّفُوا فِي غَالِبِ هَذِهِ الأَنْوَاعِ ، وَهِيَ نَقْلٌ مَحْضٌ ، ظَاهِرَةُ التَّعْرِيفِ ، مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ التَّمْثِيلِ ، وَحَصْرُهَا مُتَعَسِّرٌ ، فَلْتُرَاجَعْ لَهَا مَبْسُوطَاتُهَا .
وَاللهُ المُوَفِّقُ وَالهَادِي ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ .

📌 ثم ذكر المصنف أنواعًا أخرى من علوم الحديث تنبغي معرفتها :

💡 وهي معرفة الإخوة والأخوات .

💡 ومعرفة آداب الشيخ والطالب .

💡 وسن التحمل – أي : الأخذ عن الشيوخ – .

💡 وسن الأداء – أي : التحديث بمروياته – .

💡 وصفة كتابة الحديث وعرضه .

💡 وسماعه وإسماعه .

💡 والرحلة فيه .

💡 وتصنيفه إما على المسانيد أو الأبواب أو العلل أو الأطراف .

💡 ومن المهم أيضًا معرفة سبب الحديث : وهو سبب صدوره من النبي صلى الله عليه وسلم .

📢 وقوله : وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ بَعْضُ شُيُوخِ القَاضِي أَبِي يَعْلَى بْنِ الفَرَّاءِ : 👈 هو أبو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ إبْرَاهِيمَ العُكْبَرِي الحَنْبَلِي رحمه الله ، 👈 صرح به المصنف في شرحه ، 👈 ولعله عند تدوين هذه المقدمة ذهلَ عن اسمه ثم أرشد إليه بذِكْر أحد المشاهير من تلاميذه 👈 وهو أبو يعلى ابن الفراء ، 👈 ثم أفصح عنه في شرح هذه النخبة .

⬅️ وهذه الأنواع كما قال المصنف : غالبها قد صُنِّف فيها وهي نقل محض ، أي معتمدة على النقل .

📎 والمحض : هو الخالص .